Issue 6222 Monday 17/12/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6222 الاثنين 9 من ربيع الثاني 1440 هـ 17 من كانون الاول (ديسمبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

أزمة المياه في العراق والحلول المتصوّرة

حيدر أدهم الطائي
بغداد

غالباً ما كانت النزاعات التي تثور بين دول العالم المختلفة تعود في جانب من أسبابها إلى وجود مشاكل في الحدود الدولية بحيث ينعكس ذلك على أوجه العلاقات الأخرى الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية بل إن بعضاً من هذه الخلافات تولد نوعاً من الصراعات الحضارية حتى انها تأخذ بعداً عميقاً في التاريخ ,وبمدى التاثير في نظرة كل طرف إلى الطرف الآخر، ومن هذا المنطلق ربما يكون البعض قد لجأ إلى طرق مبتكرة في المنطق أو اللغة الدبلوماسية محاولا تحقيق مكاسب مرحلية تصب في خدمة أهدافه النهائية وبهذه الأخلاقيات أو السلوكيات ربما يصح القول إن الدبلوماسية هي أن تقول كل شيء نريده على شرط أن لا يفهم أحداً حقيقة ما نعني. فهل استلهم بعض الدبلوماسيين أو السياسيين شيئاً من التراث الشعبي المعبر عنه في مَثَل متداول على مستوى الشارع ليحقق أهدافاً عجز عن تحقيقها بأساليب أخرى أكثر من جهة الكلفة والوقت والجهد بل وحتى في مدى قبول الطرف المفاوض الآخر؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل يطرح أمامنا تساؤلات أخرى عن أهمية أن يكون الدبلوماسي أو السياسي رجلاً مثقفاً. عفواً إنساناً مثقفاً, فالثقافة وسيلة وسلاح لتحقيق أهداف كبيرة ولعل من يملك هذا السلاح يشعر بقيمة ما يملك، كما ان استخدام هذا السلاح سيكون استخداماً فعالاً لوضع الرجل المثقف في المكان الصحيح. ربما أطرح في هذه السطور مضامين تخلط بين السياسة والقانون وربما شيئاً قليلاً أو كثيراً من المكر والدهاء فهل استخدم غير العرب موروثهم الشعبي؟ وهل استخدم غير العرب الموروث الشعبي للعرب في التعامل معهم بغية تحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية وربما غيرها ؟ يروي لنا تاريخ العرب الحديث انه لما تشكلت وزارة حكمت سليمان في 29 تشرين الأول عام 1936 بعد الانقلاب العسكري والدموي الأول لبكر صدقي، عقد مجلس الوزراء الإيراني جلسة برئاسة شاه إيران استعرض خلالها العلاقات مع العراق حيث قرر تكليف وزير الخارجية أن يبرق لوزير إيران المفوض في العاصمة العراقية بغداد بطلب الاجتماع مع رئيس الوزراء العراقي بغية معرفة وجهة نظره حول مشكلة الحدود العراقية الإيرانية المعلقة ؟ فلما عقد الاجتماع المذكور قال رئيس الوزراء العراقي للوزير الإيراني المفوض: "أبرق إلى حكومتك عن استعداد العراق لقبول أي اقتراح تتقدم به إيران لفض هذا الخلاف المزمن" ,وقد قام الوزير الإيراني المفوض بإرسال البرقية بالمضمون المشار إليه تلقى بعدها جواب حكومته فوراً ومضمون الإجابة: إن جلالة شاه إيران أمر حكومته بقبول مقترحات الحكومة العراقية وما ترتأيه لحل الخلاف دون مناقشة. فلما نقل الوزير هذا الجواب إلى رئيس الوزراء العراقي رد عليه حكمت سليمان قائلاً: إن شط العرب لم يستفد منه غير عدو الطرفين فلماذا نختصم؟ وهكذا كانت بداية الخطوة السياسية الأولى نحو الخلف باتجاه التنازل الإقليمي لمصلحة إيران في شط العرب ,ولتزيد بذلك ,ومن خلال هذه الخطوة أزمة الربو الجغرافي الذي يعاني منه العراق. فهل استغل شاه إيران المثل العربي الذي يقول: (شيم العربي وأخذ عباته) رغم ان حكمت سليمان لم يكن عربياً ؟ حقاً إن هناك شيئاً غريباً بل أشياء عجيبة تعجز فلسفة التاريخ ونظريات هذا العلم الإنساني عن تفسير مثل هذه التصرفات التي تلاعبت بمصائر دول وشعوب وبذرت لخلافات أعمق ظهرت في مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية أم انه الوضوح في أجلى معانيه بين من يملك القوة والمكر من جانب وبين من لا يملك القوة ولا المكر من جانب آخر ؟ وهكذا تصبح الكفة غير متوازنة حيث لا حاجة لعيون زرقاء اليمامة لرؤية المشهد كاملاً. وقبل قرون كتب أحد المؤلفين قائلاً: (إن الأسد لا يستطيع حماية نفسه من الأشراك والثعلب لا يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام الذئاب ولذا يتحتم عليه أن يكون ثعلباً ليميز الفخاخ وأسداً ليرهب الذئاب) والصورتان في هذه المقولة لا تنطبقان على حال العراق فهل يكمن الحل في أن يلجأ السمك الصغير ذو الرغبة الأكيدة بالحياة والعيش في البحر بإخبار الصياد عن مكان وجود السمك الكبير؟ ان المشهد المتقدم يعكس الصورة الحقيقية لمشكلة الحدود مع الجارة ايران ,وبشكل خاص في المناطق الجنوبية من العراق –الحدود النهرية والبحرية –حتى ان المشكلة تبدو وكانها "حب من طرف واحد" حيث لم تؤثر متانة العلاقات العراقية الايرانية ,وهذا وهو وصفها الحقيقي بعد العام 2003, في ايجاد حل للربو الجغرافي للشعب في هذه البقعة من الارض منه عند ابرامه ؟ ثم هل قام وزير الموارد المائية الذي القيت على كاهله مسؤولية معالجة هذه المشكلة بابرام هذا الاتفاق بصورة منفردة من جانبه دون ان يناقش الموضوع داخل مجلس الوزراء ,وهو موضوع ستراتيجي وحيوي بالنسبة للعراق ؟ ايتها السيدات ايها السادة في "بلاد ما بين النهرين" ان مجمل هذه التساؤلات لا تجد لها سوى مبرر او اجابة يمكن من خلالها ان تتوضح الصورة ولو في جانب منها فانعدام الكفاءة في ادارة ملف المياه , وعدم وجود قدرة على اتخاذ القرار الجريئ والمناسب وعدم المبالاة الواضحة من جانب كافة الادارات العراقية السياسية والادارية منها "المسؤولة"!!! امر واضح للغاية بدليل غياب الحلول التي يمكن ان تضع حدا لسيناريو ارهاب المياه الدولي الذي تمارسه دول الجوار من دون استثناء بحق العراق يعاونهم في ذلك عن قصد او من دون قصد اذا افترضنا عدم وجود شكل من اشكال القصد الاحتمالي حيث انعدام الشعور بالمسؤولية من جانب من يطلق عليهم في العراق الديمقراطي الفيدرالي التعددي "بالطبقة السياسية"!!! فحتى النصوص الدستورية التي تبناها مشرعو دستور العام 2005 النافذ في العراق من قضية المياه وادارة ملف الموارد المائية غريبة للغاية في توجهاتها حيث صيغت وكانها لا تتعامل مع دولة واحدة يجمع ابنائها مصير واحد ,وان كانت تتبنى الصيغة الفيدرالية!!!! والحقيقة انها تعبر عن الصيغ الفيدرالية التقليدية التي نشات من اتحاد عدة دول مستقلة كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السويسري والمانيا ,وهو اتجاه في المعالجة التشريعية لا يصب في خدمة العراق الذي تبنى الفيدرالية كاداة لادارة التنوع ,وهذا هو المعلن عند كتابة الدستور النافذ, فالمادة (/110ثامنا) نصت على (تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية:.....ثامنا –تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق ,وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق ,وفقا للقوانين والاعراف الدولية) اذن المعالجات الداخلية شبه معدومة حيث يمكن القول في احسن الاحوال ان هناك محاولات لحلول ترقيعية ,مع عدم وجود اية خطط للطوارئ في منطقة تعد الافقر مائيا في العالم في حين تخصص استراليا مبلغ يتجاوز الثلاثة مليارات دولار ونصف في صندوق لمواجهة حالات الجفاف التي قد تحصل ,وتخصص مؤسسات خيرية عربية جوائز تشجيعية قيمة لمن يقدم حلولا لمشكلة المياه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة سلطان بن عبد العزيز ال سعود الخيرية ,ولا نجد اي شيئ او خطوة من هذا القبيل في العراق. لقد شهدت العلاقات العراقية التركية نوعا من الاستقرار الذي لم يقدر ان تشهده بلاد ما بين النهرين مع اي بلد اخر من بلدان الجوار العراقي المباشر لكن قرن الصراع على المياه ينذر بما هو ليس بالحسبان او المتصور منذ عقود حتى ان المملكة العراقية كانت قد ابرمت اتفاقية صداقة وحسن جوار مع الجمهورية التركية في العام 1947 وقد الحقت بها ستة بروتوكولات ,وهي معاهدة نافذة لمدة غير محدودة ,ويجوز اعادة النظر فيها كل خمس سنوات , بناء على طلب من احد الجانبين المتعاقدين ,وهو ما نصت عليه المادة (7) من الاتفاقية. وقد جاء البروتوكول رقم (1) الملحق بها ليعالج جوانب تتعلق بتنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما بين العراق وتركيا للقيام باعمال وقاية من الفيضانات "تستهدف ادامة مورد منتظم من المياه" وهدف الاعمال المذكورة تحقيق مصلحة الطرفين"لاغراض الري وتوليد القوة الكهربائية المائية" كما نصت المادة الخامسة من البروتوكول على ان تركيا توافق على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة باعمال الوقاية ,قد تقرر انشائها على اي من هذين النهرين ,او روافدهما ,وذلك لغرض جعل تلك الاعمال تخدم –على قدر الامكان– مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا ,فالهدف من فكرة اطلاع العراق على المشاريع التركية تحقيق مصلحة الاخير ايضا حيث انها الغاية كما هي الغاية بتحقيق مصلحة الجانب التركي. ومن ثم فان خرق الاتفاقية المذكورة سيتحقق اذا لم تتحقق مصلحة الجانب العراقي ايضا من جراء المشاريع التركية. كما ان خرق الجانب التركي لقواعد القانون الدولي لا يتاتى من خلال عدم احترام حقوق العراق التاريخية والمكتسبة في مياه الانهار الدولية بوصفه من الدول المتشاطئة عليها فقط ,وهذه مفاهيم قانونية معروفة وعريقة في اطار النظم القانونية على المستويين الوطني والدولي لكنها تخرق مفاهيم او مبادئ قانونية عامة اقرتها الامم المتمدنة منذ ازمنة قديمة لكن التركيز على اهميتها بدا بالظهور حديثا ,وعلى وجه التحديد ما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة ,وهو مبدا يوفق بين الحق في التنمية ,والحق او ضرورة حماية البيئة الامر الذي اشار اليه القاضي " ويرامانتري" في رايه المستقل الملحق بحكم محكمة العدل الدولية في قضية مشروع غابتشيكوفو –ناجيماروس (هنغاريا/سلوفاكيا) الصادر بتاريخ 25ايلول 1997حيث يقول (انه اتفق مع اغلبية اعضاء المحكمة في كل استنتاجاتها غير انه وجه ,في رايه المستقل ,ثلاثة اسئلة تتناول جوانب القانون البيئي ,مبدا التنمية المستدامة في موازنة الطلبات المتنافسة الاتية من التنمية ومن حماية البيئة ,ومبدا التقييم المستمر للاثار البيئية ,ومسالة ملائمة استخدام مبدا قانوني واحد نافذ بين اقرانه ,مثل الحجة القاصرة على صاحبها في حل القضايا التي لها اثار على الكافة ,كالادعاء بان الامر ينطوي على الحاق ضرر بالبيئة. حول السؤال الاول , يقول رايه ان الحق في التنمية والحق في حماية البيئة كليهما مبدان يشكلان في الوقت الراهن جزءا من مجموع القانون الدولي ,ويمكن ان يعملا في صدام بعضهما مع بعض ما لم يوجد مبدا في القانون الدولي يبين كيف ينبغي التوفيق بينهما. ذلك المبدا هو مبدا التنمية المستدامة. الذي هو –بحسب هذا الراي –اكثر من مجرد مفهوم ,ولكنه هو نفسه مبدا معترف به في القانون الدولي المعاصر. ينبغي للمحكمة في سعيها الى تطوير هذا المبدا ,ان تستفيد من الخبرة البشرية السابقة ,لان البشرية عاشت الاف السنين مع الحاجة الى التوفيق بين مبدا التنمية ومبدا العناية بالبيئة. ولذلك ,فان التنمية المستدامة ليست مفهوما جديدا ,ولتطويره اليوم ,توجد خبرة عالمية غنية.يبحث الراي عددا من حضارات الري القديمة لهذه الغاية. والمحكمة التي تمثل الاشكال الرئيسية للحضارة ,تحتاج الى الاستفادة من حكمة كل الثقافات ,لا سيما فيما يتعلق بمجالات القانون الدولي التي تمر الان بمرحلة تطور. ومن المبادئ التي يمكن ان تستمد من هذه الثقافات مبادئ الوصاية على موارد الارض, والحقوق الممتدة من جيل الى جيل, وحماية الحيوانات والنباتات, واحترام الارض ,وزيادة استخدام الموارد الطبيعية الى الحد الاقصى مع الحفاظ على قدرتها على التوالد, ومبدا التنمية وحماية البيئة يجب ان تسيرا يدا بيد. ويؤكد القاضي ويرامانتري ,في رايه ,اهمية التقييم المستمر للاثار البيئية لمشروع ما ,ما دام المشروع عاملا. ولا يؤدي واجب تقييم الاثار البيئية بمجرد اللجوء الى مثل هذا الاجراء قبل بدا المشروع. وانما المعايير التي ينبغي تطبيقها في هذا الرصد المستمر هي المعايير السائدة في وقت التقييم لا المعايير النافذة في وقت بدا المشروع. والجانب الثالث من القانون البيئي المشار اليه هو مسالة ما اذ كانت مبادئ الحجة القاصرة على صاحبها التي يمكن ان تعمل بين الطرفين ملائمة في مسائل كتلك المتعلقة بالبيئة ,والتي لا تهم مجرد الطرفين ,وانما تهم دائرة اوسع من ذلك ,فالمسائل التي تنطوي على واجبات تجاه الكافة بطبيعتها ربما لا تكون دائما مناسبة للحل بقواعد اجراءات مصممة لحل المنازعات بين طرفين. ويلفت القاضي ويرامانتري الانتباه الى هذا الجانب باعتباره جانبا يحتاج الى النظر بكل عناية) ولا يمكن ان يكون الموقف التركي بل ومجمل السلوك التركي من مسالة المياه متوافقا او غير منتهك للمبادئ المتقدمة ذات الصلة الجوهرية بالمفاهيم التنموية والبيئية. ان الاطار الاتفاقي المتمثل باتفاقية الصداقة وحسن الجوار المبرمة عام 1947اقر صراحة في مادتها الخامسة بوجود التزام على كاهل الطرفين المتعاقدين بحل اي نزاع ينشا بينهما بالطرق السلمية ,وبان يخبرا مجلس الامن ,عملا باحكام المادة السابعة والثلاثون من الميثاق موضوع البحث ,باي خلاف لا يتوصلان الى حله بالطرق السلمية. والذي يبدو حتى الان ان محاولات تعطيش العراق تجري على قدم وساق لكن بصبر شديد وبخطوات ثابتة في الوقت ذاته سواء من الجارة تركيا او الجارة ايران ,ومع التسليم مبدئيا بعدم وجود مكنة من الناحية القانونية لعرض مثل هذه المشكلة امام انظار محكمة العدل الدولية على افتراض نجاعة اللجوء الى هذه الوسيلة او الاجراء القضائي ,وهو اجراء بطيئ يحتاج الى وقت طويل لم يعد العراق يملكه, فان مسالة عرض المشكلة امام انظار مجلس الامن الدولي يبقى من الامور القائمة بل والمفضلة لان مماطلة دور الجوار المائي للعراق بخصوص حقوقه التاريخية في مياهه قد طال عليها الزمن دون اية بارقة من امل في الوصول الى حل يتمثل بحماية حقوق العراق في مياهه عن طريق قواعد اتفاقية واضحة بينه وبين تركيا وايران ما يبرر الخطوة المذكورة دفعا للموت ببطء او التركيع البطيئ ,وفي هذا السياق نذكر ان لمجلس الامن الدولي صلاحية اصيلة للطلب من محكمة العدل الدولية تقديم فتوى او راي استشاري بخصوص مسالة معينة, فهذه هي الطريقة المتاحة في الوقت الراهن لتثبيت حقوق بلاد ما بين النهرين المائية من ناحية ما تقوله قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص ودفعا للاضرار من الجانب التركي على اعتبار مياه نهري دجلة والفرات مياه عابرة للحدود لا انهارا دولية فضلا عن عدم توافر مكنة اللجوء الى القضاء الدولي مبدئيا لحسم النزاع قضائيا. ثم اين دور منظمة المؤتمر الاسلامي من هذا الموضوع في وقت تتحكم فيه التيارات الاسلامية بمقدرات العراق وتركيا وايران اليس من الافضل وضع اطار قانوني واضح للحل بدلا من بناء خطوات اضافية من عدم الثقة تترك للاجيال المقبلة ؟ وفي اطار الحوارات المطروحة على المستوى الاعلامي بخصوص مشكلة المياه في العراق من المهم ان نقول ان مستوى اهتمام البرامج السياسية في الاعلام العراقي بازمة المياه لم ترتقي مطلقا الى مستوى الطموح حيث انصب اهتمام اجهزة الاعلام الرسمية تحديدا على مناقشة مسالة التزوير في الانتخابات البرلمانية الاخيرة الامر الذي لا يشغل اي حيز من الاهتمام لدى الشعب العراقي بدليل مقاطعته الواسعة لها نظرا لانعدام الثقة "بالطبقة السياسية الفاسدة في العراق" ومع ذلك فقد طرحت من خلال الاعلام المذكور دعوات لتاجير السدود التركية حيث يمكن ان تجري عملية تخزين الحصة المائية العراقية فيها واطلاقها عند الحاجة في منطقة المجرى الاسفل لنهري دجلة والفرات ,والحقيقة ان مثل هذه الطروحات يمكن ان تعد جزءا من الحل في اطار التعاون المبني على علاقات تعتمد حسن النية وتحقيق المصلحة المشتركة للاطراف الدولية ذات العلاقة لكن يجب اولا الاتفاق على حصة ثابتة للعراق من مياه الانهار الدولية التي يعد احد الدول المتشاطئة عليها فمن يريد ان يصنع شيئا علية ان يهيئ المواد الاولية اللازمة لذلك ,وهذه مسالة منطقية في جوهرها فمن الصعب تحقيق نتائج ايجابية لمن ينوي الاشتراك في سباق العدو اذا قرر طي المسافة على راسه لا على قدميه. صفوة القول ان لمشكلة المياه المستعصية على الحل حتى الان سواء بالنسبة للانهار الدولية المشتركة مع ايران او مع تركيا بعد داخلي يؤثر بصورة سلبية على وضع العراق التفاوضي على المستوى الدولي ,فعدم الاستقرار السياسي الذي اصبح مزمنا في العراق كما هو واضح للجميع –لا ابحث في هذا الموضوع بهذه السطور– وسوء استخدام المياه للاغراض المتنوعة من جانب المستهلك العراقي ,وفي القطاع الزراعي تحديدا حيث تشير بعض التقديرات الى ان ما يقارب ((70% من الوارد المائي للعراق يستخدم لاغراض الزراعة التي لا تغطي حاجة العراق من المواد الغذائية الاساسية وغير الاساسية مما يعني فشلا مضاعفا حتى في القطاع الزراعي اضافة الى الضياعات المائية التي تذهب هدرا الى البحر في جنوب العراق حيث الخليج العربي. اضافة لما تقدم لا يبدو وجود دور فعال لجامعة الدول العربية يعمل لمصلحة العراق ,وهذا واقع غير مبرر مطلقا حتى مع التسليم بوجود حالة من التراجع على مستوى العمل العربي المشترك, فالصمت المطبق هو السائد حتى الان ,وكان المسالة التي تهدد مصير دولة من دول الجامعة لا يعني الاخرين لا من قريب ولا من بعيد, فضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية امر في غاية الاهمية بالنسبة لملفات تشكل تهديدا للجميع ,وهي موضع اهتمام الجميع لذا من المهم للغاية التعامل مع هذه الملفات بعيدا عن دائرة الخلافات العربية البينية بل ان التعاون فيما بين العرب بخصوص هذه الجوانب يمكن يشكل عاملا ايجابيا يعمل على تعزيز الثقة المفقودة بينهم باتجاه ايجابي مما يخفف من شدة تاثير الازمات الاخرى على العلاقات البينية العربية ,وامكانيات التعاون قائمة بدليل وجود دعوة من جانب الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لدعم المملكة الاردنية الهاشمية في ازمتها الاقتصادية حيث اجريت اتصالات مع دولتي الكويت والامارات لعقد اجتماع في مدينة مكة المكرمة يوم الاحد الموافق العاشر من حزيران 2018فالمطلوب اذا الثقة بامكانيات التحرك على المستوى العربي لتحقيق نتائج ايجابية تصب في مصلحة الشعب العراقي.

□ كلية الحقوق بجامعة النهرين

مرافعة متأخرة

نيجاتيف محاكمة الخليفة هشام في الكوفة

مسار عبد المحسن راضي
بغداد

ضع الكذبة على الكذبة تصبحُ تاريخاً

الصحنُ السحري الذي يُضاعفُ الطعام،مَلا أساطير العالم عندما دلف عصر الزراعة. الصحنُ السحريُ هذا عملَ كتميمة ضدَ الجوع ونُدرة الغذاء. الميتُ المغضوبُ عليه وحتّى المعشوقُ دينياً،يشبهُ صحن الأرُز السحري من الميثولوجيا الصينية.هو أملُ عدالة،يحتاجُ الى "الأهلة و الشوكة"الخلدونية كي يصبح خبزاً واقعياً.(1الخبزُ هنا عبارةٌ عن الحصول على سُلطة جديدة،تُسهّلُ موت القديمة.لا يمكنُ استخدامُ الميت الديني والقانون الخلدوني،أكثر من مرّة واحدة في كلّ مناسبة تاريخية.هو خبزٌ مخصصٌ لعلية القوم،لذا فإن لسان حالهم"اللهم اعطنا سُلطتنا كَفاف يومنا" . هكذا كانَ حال هنري الثاني وصديقهُ توماس بيكيت.أراد الملك تهجير بعض سُلطات البابا السماوية الى ردائه الملكي،بتنصيب صديقه رئيساً للأساقفة.لم يُفلح فقتل صَديقه.جعلهُ شهيداً،لكن امتياز الشهادة لم يعش سوى 300 عام،إذ أن الثامن في سلسلة من يحملون اسم هنري،نبش قبره وحكم على عظامه بالخيانة،بناء الكنيسة الإنجَيلية،وتطليق زوجته (2).

بعيداً عن البابا باتجاه الشرق

هادي العلوي الذي يحلو له حمل لقب "سليل الحضارتين"..إسلامية وصينية،تشبهُ روحهُ وبمفرداته"زعيماً هندياً"،يُحذّرُ مثقفنا من حصد فهمه للمجتمع بمنجل"مأساة نضالنا المُترجم" (3) فهو سَيقعُ لا مَحالة في حضن مخابرات العولمة، ليصبح عميلاً ثقافياً، يوجهُ البندقية الى قلب مجتمعه"لا يوجد فلاح فيّ المخابرات الأمريكية وأظن لن نعثر عليه،ما لم يكن فلاحاً مثقفاً" (4) هذا "الماركسي البركاني" (?(5يحاولُ إقناع المثقف الشرقي أن يكون بستانياً في حديقة الحضارة الإسلامية،وأن لا تخيفهُ غابات الدين التي تسوّرُها بالطقوس.خوفهُ يأتي من امتلاكه فأس المذهب.يحاولُ دائماً تنعيمَ باطن كفّه بأيّة إيديولوجية يعثرُ عليها كي يطمس خشونة تلك الفأس التي أعطيت لهُ منذُ الولادة،متناسياً نعمة الشكّ الرقيقة،تلك التي تودُ اكتشاف سرّ التحنيط بدون القضاء على المُحنّط لصالح أجيال نازية" فينبذون كل شيء ورائهم،يتدالجون بطريقة أحادية،لأن دراستهم السابقةً للتراث إيمانية وليس شكّية" (6). مُبارزة بين زمن الشرق والغرب في حلبة صوفيّة

وضع محمد حسنين هيكل لنفسه منهجاً في التعاطي مع أحداث الشرق الأوسط.اكتسى شحماً ولحماً في كتابه "حرب أكتوبر 73/ السلاح والسياسية".مفادهُ أن بركان الأحداث في الشرق لم يبرد،وأن التاريخ فيه لم يذهبُ الى متحف القُرّاء والباحثين حتّى هذه اللحظة.الأحداثُ فيه تتشابكُ وتتناسل.ما زالت سائلة.تفرُ من مُحنّطها..المؤرخ".دونَ ذلكَ في كتابه–الطبعة الأولى سنة 1993. العلوي يجدُ ان بطن تاريخ الشرق عموماً ما زال ولّاداً"وعندنا في عموم الشرق ساعات من الماضي تتفوق في مضمونها التاريخي على سنين الحاضر" (7) أيضاً فسّر اتجاه فوهة بندقية المثقف الى الخلف،بجهله أن "تاريخ الشرق هو تاريخ متداخل لا متعاقب" (8) إذا تمعّنا أكثر في حقيبة تصورات العلوي عن سير التاريخ في الشرق الآسيوي،نجدُ وصفهُ له أنهُ "حلزوني"،أما آلية اشتغاله "لا يعود الى الوراء،لكنهُ يتوقف" .المانيفستو الذي يجمع المثقف العربي مع التاريخ..تاريخهُ بشكل خاص"أكثر ما يجهلهُ مثقفونا هو التاريخ" (9) هيكل بدوره أطلق بياناً تحذيرياً من خطورة هذا الجهل بنكهة سياسية.نستطيعُ إذاً القول:لو امتلك مثقفنا كل خذور الرُهبان في العالم فلن يخففُ ذلك من صفعة جهله بتاريخه.

أثرُ تناول الطعام الفكري للمطبخ الغربي فيما يخصّ الشرق،رغم أنهُ يقومُ بتدويره من منتجاته المحلية،دفع العلوي الى وصف لا مطاطية فيه تجاه معظم نتاج مُثقفي الشرق–استخدم مصر كمثال"تراوح الآخرون بين العرض والتجميع مع قليل من الاستنتاج،كما في أحمد أمين،أو التهويمات السائبة كما نجدُها عند العقاد".لكنهُ استثنى طه حسين"وحدهُ الذي انتج فكراً حقيقياً"(10).

زيارة خراسان قبل الكوفة

عملت خراسان كـ "نيجاتيف"ثقافي للعَراق.أنها الحرفيُ الذي صنع من جُثّة زيد بن عليّ طبقاً.هشّموا دولة الأمَويينَ فيه.بعد أن أصبح ثريدُ السُلطة جاهزاً، قدّموهُ لبني العباس. عدسات إدارة الدولة الأموية، صوّرت خراسان بكاميرا هشام بن عبد الملك،كجزء من ولاية العراق ".(11رغم الخطوط العريضة لوصف جغرافية خراسان،لكنها بقيت عائمة ومُزنّرة بالغموض. ذاكرةُ العمّ"ويكيبيديا"،تُسجّلُ لنا إن هنالك أكثر من خراسان.خراسان الساسانيين،هي أصغرُ من خراسان الإسلامية أو خراسان الكبرى–مثار اهتمامنا.ثيابُها الحدودية،تشمل أجزاءً من فارس–إيران، أفغانستان ،وتركمانستان.

الجزءُ الإيراني كان مصنع المُنتجات الثقافية والمدنية لإيران وخراسان الكبرى.التأميمُ الإسلامي لتلك العقائد لم يكتمل،وربّما لن يكتمل يوماً.هنالك من فسّر أن أسنان المشط الإسلامية لا تتناسبُ مع نظامها الطبقي الموغل في القدم"فالمشاعية الجاهلية التي دخلَت في عمق الإسلام لم يكن لها تاثير ضاغط في إيران،لأن المجتمع الفارسي خضع لنظام طبقي عريق،والدولة فيه قديمة ومتبلورة" (12) علاقةُ خراسان الكبرى مع مركز الخلافة في دمشق،بقيت متوترة.والي العراق كان قمّ دمشق.يتلو عليها أحكام الدولة.أيضاً والي العراق كان الأذنين التي يسمعُ بهما الخليفة،تعليقُ خراسان على طريقة إدارته للدولة.أبداً لم تتمتع هذه المنطقةُ بما تمتعت به بقيةُ الولايات الإسلامية..بعدُها عن مركز الخلافة،وبالتالي امتلاك قُسحة من الوقت كي يحصل تزاوجٌ بين الإسلام وتراثها بشكلٍ يُرضي الطرفين.لا يجبُ أن ننسى كذلك إنّ ولاية العراق كان عربة الإسعاف المالي الأسرع للدولة الإسلامية في العهد الأموي.المهم أن الخليفة،حاول التصدي لمشاكل خراسان الكُبرى بمفرده.أخرجها من نطاق تغطية والي العراق.المحاولة فشلت–بحسب عاصم بن عبد الله الهلالي" أمّا بعد فإن الرائد لا يُكذّبُ أهله،وإنّ خراسان لا تصلحُ إلّا لتُضم الى العراق،وتكون موادها ومعونتُها في الأحداث والنوائب من قريب،لتباعد أمير المؤمنين،و تباطؤ غياثه عنها" .(13نسأل هنا:هل أصبح العراق في القرن الـ 21خراسان النظام الإيراني الحالي؟

جَرم النفاق التاريخي

هشام بن عبد الملك يترافع عن العراقيين

امتازت سنينُ حُكم عاشر الخلفاء في العهد الأموي بالدعة والترف.كثُرت فيها مثلاً وبحسب وصف هادي العلوي سيارات "الليموزين"– البرذون(بغلٌ عظيمُ الجُثّة يُدرّب على مشية استعراضية).السجلات التاريخية تؤكدُ وفرة تلك المركبات"كثُرت الطخارية حتى ركبها العامّة" .(14أمّا عن حدّةُ الشدّة في سياساته فيبدوَ أنها كانت أشبه بزاوية مُنفرجة"يميل الى معالجة الأمور بقليل من الشدّة،وهو خليفة حصيف متوازن،ومقتصد في مسلكه السياسي وحياته الشخصية" .(15كذلك فأن تهمة الفساد في العصر الأموي فرية رخيصة والسبب"ليس لذلك سندٌ من التاريخ" .(16ما يؤكدُ ذلك ما نُقل من قول لواحد من أعدائهم في تاريخ الطبريُ/الجزء 7/ص" 203 يقول عبد الله بن علي العباسي: جمعتُ دواوين بني مروان فلم أر ديواناً أصح ولا أصلح للعامّة والسلطان من ديوان هشام ". الخليفةُ هشام فهم العراقيين ولم يحنق عليهم كما فعل بنيُ أبي طالب.لَم يتهمهم بالشقاق والنفاق،رغم وقوفهم مع الإمامَ زيد بن علي ضدّه" كتب هشام بن عبد الملك ليوسف بن عمر واليه على العراق: ولا يقيمن قبلك ساعة واحدة،فإني رأيتهُ رجلاً حلو اللسان،شديد البيان،خليقاً بتمويه الكلام،وأهلُ العراق أسرع شيء الى مثله".عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب،ابنُ عم الإمام حذّرهُ أيضاً من العراقيين عامّة، وأهل الكوفة بشكلٍ خاص، رأيهُ بهم كان سيئاً– العهدةُ على تاريخ الطبري/الجزء 7/ص"169نفخ العلانية،خورْ السريرة،هُوجٌ في الرخاء،جزعٌ في اللقاء،تقدمهم ألسنتُهم،ولا تشايعهم قلوبهم، لا يبيتون بعُدّة في الأحداث،ولا يبنُون بدولة مرجوة".لو دققنا في السطور، لوجدنا أن الفرد العراقي، كان مُنعماً اقتصادياً،ذرب اللسان، يبحثُ عن عدالة مثاليةً لنَ تتوفر يوماً على الكرة الأرضية،و ذو عقل تماهى مع الأفكار والفلسفات التي توطنت وتطامنت في العراق،يكفي أن نتذكر أن دواوين الدولة الإسلامية لم تُعرّب إلّا في عهد الخليفة هشام..تخيلوا أكثرُ من قرن وأنت تعرفُ ما لا يعرفهُ غيرك! شنق الخليفة هشام في القرن الـ 21

مناقصة لتحويل العامّة الى غوغاء دينية

المقطعُ الفيديوي الذي نقل قسماً من محاكمة الخليفة هشام بن عبد الملك بعد 1313عاماً (17) وثّق أن هنالك من يحاول نقل بثّ مباشر عن تحولّ اتباع المذهب الجعفري الإسلامي من عامّة الى غوغاء"وهو همٌ ناتج عن الخلط بين العامّة والغوغاء الدينية" (18). العامّةُ نحنُ الذين نؤمنُ بلا تشدد،كحال جميع العامّة من كل الأديان.الأحزاب الدينية "الشيعية"،تحاولُ تسطيح الوعي،عبر أحداث تجترُ تاريخاً أسطورياً"وللشيعةُ كتب وفصول كثيرة من كتب حول الحدث لا يعول عليها كثيراً في التأرخة له،غير أنها مصدر هام في المنحى الأساطيري والفولكلوري المتعلق به" (19). الشاهدُ في هذه المحكمة(المقطع الفيديوي تحديداً)،تحدث عن إصابة الخليفة هشام بـ"السيكوباتية".بيّن إنّ هنالك هورمونات يتوارثوها بنو أمية تدفعُهم الى الإجرام.لو قلّبنا كلّ المقالات والبحوث المنشورة فستجدُ أن ما أدلى به الشاهد عبارة عن مُغالطات فجّة وساذجة(20) حتّى لو افترضنا أن لسَانهُ لم يسعفهُ كي يُفرّق بين الجينات والهرمونات. إنّ هذه المحاكمة تودُ أن يكون "التناحر الاجتماعي هو السائد". يريدُ أن يقضي على"وجود قيم متفقاً عليها بين الجماهير.وقد لايكون متفق عليها بين الشرائح العُليا".أن هذه المحاكمة تريدُنا أن ننسى أن "التناحر قائم بين جماهير المحرومين والطبقة المالكة المتكاملة مع الدولة" (21) إنّ هذه المحاكمة تريدُ شطر الدين الإسلامي الى دينين..دينٌ لـ "السُنّة" وآخر لـ"الشيعة" بطبيعة قومية إيرانية.هذا حقُهم لكنهُ خرابُ العراق.الأهم أنها تريدُ أن يتخلص أصحاب المذهب الجعفري الإسلامي العرب من قوميّتهم العربية"يمكن للفرد الواحد ان يُغيّر دينهُ ببساطة لكنه لا يستطيع تغيير قوميته لأنهُ عندئذ يحتاج الى لسان آخر أو جمجمة أخرى أو خصائص تشريحية مُغايرة" (22) وإن ينجح العامّةُ من "الشيعة والسُنّة" بما لم ينجح به رئيسُ النظام السابق"صدام التكريتي الذي لا يمكن تصنيفه طائفياً لأنه لم يصل الى المستوى الاجتماعي الذي يجعله يرتبط بفئة من الناس.فالطائفية مستوى متقدم على صدام يصعب بلوغه". بقي لي أن أسأل بكلمات الكاتب علي الكاش"هل يجوز إقامة محكمة مشابهة على الإمام علي لسكوته عن قتلة الخليفة عثمان بن عفان وحماية القتلة،وتسليمهم أعلى المناصب في الدولة؟بركبكم هل هنالك مهزلة مثل هذه؟يحضروها أساتذةُ جامعة وتجري في حرم جامعي،وتقومُ بها نقابةُ محامين!" (23).

(1)
ابن خلدون يحاكم الحسين وابن الزبير
(2)
محاكمة هشام بن عبد الملك ليست الأولى.. 3هياكل عظمية تم الحكم عليها بالإعدا
(3) و (4)
هادي العلوي–حوار الحاضر والمستقبل/ ص59 ص63
(5) نفس المصدر/ ص108
ملاحظة: كان يصفُ نعوم شومسكي لكني تصرفت بالوصف لصالح العلوي المعروف بمنهجه الماركسي.
(6)،(7)،(8)،(9)،(10)
هادي العلوي–حوار الحاضر والمستقبل / ص39 ص28 ص68 ص66 ص117
(11)
علي عبد الرحمن العمرو–هشام بن عبد الملك والدولة الأموية/ ص67
(12)
هادي العلوي–حوار الحاضر والمستقبل/ ص53
(14)،(13)
علي عبد الرحمن العمرو–هشام بن عبد الملك والدولة الأموية